



IFRS Summary

ملخص عن معايير
التقارير المالية
الدولية

أ.أمان الراسي
أ.كنان صندوق
أ.منى شرجي



الصفحة	جدول المحتويات	الاطار المفاهيمي
2		المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 1
3		المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 2 معاملة دفع على شكل أسهم
4		المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 دمج الأعمال
5		المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 4 عقود التأمين
6		المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5 - الاصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع و العمليات المتوقفة
8		المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 6 - استكشاف وتقييم الموارد الطبيعية
9		المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 افصاحات الادوات المالية
10		المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 8 القطاعات التشغيلية
12		المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 - الادوات المالية
13		المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 - القوائم المالية الموحدة
20		المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 11 - الترتيبات المشتركة
21		المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 12 - الافصاحات عن الحقوق في المنشآت الأخرى
23		المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 13 - قياس القيمة العادلة
24		المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 14 - الحسابات التنظيمية
25		المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 - الإيرادات من العقود مع الزبائن
27		المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 - عقود الإيجار
30		المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 - عقود التأمين
33		



Conceptual Framework

The revised Conceptual Framework for Financial Reporting (Conceptual Framework) issued in March 2018 is effective immediately for the International Accounting Standards Board (Board) and the IFRS Interpretations Committee. For companies that use the Conceptual Framework to develop accounting policies when no IFRS Standard applies to a particular transaction, the revised Conceptual Framework is effective for annual reporting periods beginning on or after 1 January 2020, with earlier application permitted.

The Conceptual Framework sets out the fundamental concepts for financial reporting that guide the Board in developing IFRS Standards. It helps to ensure that the Standards are conceptually consistent and that similar transactions are treated the same way, so as to provide useful information for investors, lenders and other creditors.

The Conceptual Framework also assists companies in developing accounting policies when no IFRS Standard applies to a particular transaction, and more broadly, helps stakeholders to understand and interpret the Standards.

الإطار المفاهيمي

يضع الإطار المفاهيمي للتقارير المالية (الإطار المفاهيمي) مجموعة الأفكار الرئيسية لعملية التقرير المالي التي توجه المجلس في تطوير المعايير الدولية للتقارير المالية. كما يساعد هذا الإطار المفاهيمي على ضمان اتساق المعايير من الناحية النظرية وأن العمليات المالية المتشابهة تتم معالجتها بطريقة متناسقة، وذلك من أجل توفير معلومات مفيدة لكل من المستثمرين والدائنين.

إن النسخة المعدلة من الإطار المفاهيمي والتي تم إصدارها في آذار من العام 2018 تدخل حيز التنفيذ فوراً، ذلك بالنسبة لكل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (المجلس) ولجنة تفسير المعايير التقارير المالية الدولية. بالنسبة للشركات التي تستخدم الإطار المفاهيمي لتطوير سياساتها المحاسبية لمعالجة العمليات المالية التي لا يعالجها أي معيار من المعايير الدولية للتقارير المالية، يكون الإطار المفاهيمي المعدل ساري المفعول بالنسبة للتقارير السنوية اعتباراً من 1 كانون الثاني من العام 2020، مع السماح بالتطبيق المبكر.

كما يساعد الإطار المفاهيمي أيضاً الشركات في تطوير سياسات محاسبية عندما لا ينطبق أي معيار من المعايير الدولية للتقارير المالية على معاملة معينة، وبشكل أعم، فهو يساعد أصحاب المصلحة على فهم وتفسير المعايير.

International Financial Reporting Standard 1 -First-time Adoption of International Financial Reporting Standards

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 1

IFRS 1 requires an entity that is adopting IFRS Standards for the first time to prepare a complete set of financial statements covering its first IFRS reporting period and the preceding year.

The entity uses the same accounting policies throughout all periods presented in its first IFRS financial statements. Those accounting policies must comply with each Standard effective at the end of its first IFRS reporting period.

IFRS 1 provides limited exemptions from the requirement to restate prior periods in specified areas in which the cost of complying with them would be likely to exceed the benefits to users of financial statements.

IFRS 1 also prohibits retrospective application of IFRS Standards in some areas, particularly when retrospective application would require judgements by management about past conditions after the outcome of a particular transaction is already known.

يتعلق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 1 بحالة تبني منشأة ما لمعايير التقارير المالية الدولية لأول مرة حيث يتطلب إعداد مجموعة كاملة من البيانات المالية التي تغطي الدورة المحاسبية الأولى والسنة السابقة لها بالاعتماد على التقارير المالية الدولية.

يجب أن تستخدم المنشأة نفس السياسات المحاسبية خلال كافة الفترات المحاسبية التي ستعرض في بياناتها المالية الأولى التي تم اعدادها وفق المعايير الدولية للتقارير المالية. كما يجب أن تكون هذه السياسات المحاسبية متوافقة مع كل معيار من المعايير الدولية للتقارير المالية يكون ساري المفعول في نهاية فترة البيانات المالية الأولى التي تم اعدادها وفق المعايير الدولية للتقارير المالية.

يوفر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 1 إعفاءات محدودة من شرط إعادة إعداد وتبويب الفترات المحاسبية السابقة في حالات محددة، تلك التي من المحتمل أن تكون فيها تكلفة الامتثال لهذا الشرط، أكبر من المنفعة التي سيحصل عليها مستخدمو البيانات المالية.

كما يحظر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 1 تطبيق المعيار بأثر رجعي في بعض الحالات، لا سيما عندما يتطلب التطبيق على فترة سابقة الحصول على رأي الإدارة (تقييمات الإدارة) حول ظروف معينة (سائدة في الفترة السابقة)، بعد أن أصبحت النتيجة المترتبة على هذه الظروف معروفة بالفعل بسبب مرور الوقت.

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 1 إفصاحات تشرح كيف أثر الانتقال من معايير المحاسبة GAAP

International Financial Reporting Standard 1 - First-time Adoption of International Financial Reporting Standards

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 1

IFRS 1 requires disclosures that explain how the transition from previous GAAP to IFRS Standards affected the entity's reported financial position, financial performance and cash flows.

السابقة إلى المعايير الدولية للتقارير المالية على تقارير المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي والتدفقات النقدية.

International Financial Reporting Standard 2 - Share-based Payment

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 2 معاملة دفع على شكل أسهم

IFRS 2 specifies the financial reporting by an entity when it undertakes a share-based payment transaction, including issue of share options. It requires an entity to recognise share-based payment transactions in its financial statements, including transactions with employees or other parties to be settled in cash, other assets or equity instruments of the entity. It requires an entity to reflect in its reported profit or loss and financial position the effects of share-based payment transactions, including expenses associated with transactions in which share options are granted to employees.

يحدد المعيار الدولي الثاني للتقارير المالية، التقارير المالية لمنشأة عندما تقوم بمعاملة دفع على شكل أسهم، بما في ذلك إصدار خيارات الأسهم. وهي تتطلب من المنشأة الاعتراف بمعاملات الدفع على شكل أسهم في بياناتها المالية، بما في ذلك المعاملات مع الموظفين أو الأطراف الأخرى والتي ستتم تسويتها بشكل نقدي أو عبر أصول أخرى أو من خلال أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة ذاتها. ويتطلب المعيار، من المنشأة أن تظهر في بياناتها المالية سواء في قائمة المركز المالي أو في قائمة الدخل، الأثار المترتبة على عمليات الدفع على شكل أسهم، بما في ذلك النفقات المرتبطة بالمعاملات التي يتم فيها منح خيارات أسهم للموظفين.

International Financial Reporting Standard 3 -Business Combinations

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 دمج الأعمال

IFRS 3 establishes principles and requirements for how an acquirer in a business combination:

يضع المعيار الدولي الثالث للتقارير المالية، المبادئ والمتطلبات الخاصة، عند حالة دمج الأعمال، وبالتالي كيفية قيام المستحوذ بما يلي:

- recognises and measures in its financial statements the assets and liabilities acquired, and any interest in the acquiree held by other parties;
- recognises and measures the goodwill acquired in the business combination or a gain from a bargain purchase; and
- determines what information to disclose to enable users of the financial statements to evaluate the nature and financial effects of the business combination.

The core principles in IFRS 3 are that an acquirer measures the cost of the acquisition at the fair value of the consideration paid; allocates that cost to the acquired identifiable assets and liabilities on the basis of their fair values; allocates the rest of the cost to goodwill; and recognises any excess of acquired assets and liabilities over the consideration paid (a 'bargain purchase') in profit or loss immediately. The acquirer discloses information that enables users to evaluate the nature and financial effects of the acquisition.

- الاعتراف والقياس في بياناته المالية فيما يتعلق بالأصول والخصوم التي تم إكتسابها، وكذلك أية حقوق لأطراف أخرى في المنشأة المستحوذ عليها.
- الاعتراف والقياس بما يتعلق شهرة المحل المكتسبة عند دمج الأعمال، أو الربح الناتج عن عملية استحواذ بسعر دون القيمة السوقية العادلة للمنشأة المستحوذ عليها
- المعلومات التي يجب الإفصاح عنها بما يمكن مستخدمي البيانات المالية من تقدير طبيعة عملية دمج الأعمال والآثار المالية المترتبة على عملية دمج الأعمال هذه.

إن المبادئ الأساسية في المعيار الدولي الثالث للتقارير المالية هي أن المستحوذ يقيس تكلفة الحيازة بالقيمة العادلة للمقابل (البذل - الثمن) الذي تم تسديده؛ ويقوم بتخصيص هذه التكلفة على الموجودات والمطلوبات، القابلة للتحديد، والتي تم الاستحواذ عليها على أساس قيمها العادلة؛ وبذلك إذا كانت تكلفة الحيازة بالقيمة العادلة أعلى من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات فيعتبر الفائض في كلفة الحيازة مقابلاً لشهرة المحل؛ أما في حالة وجود فائض في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات عن تكلفة الحيازة بالقيمة العادلة، فيتم ائفال هذا الربح الناتج عن عملية "استحواذ دون القيمة السوقية العادلة" في الربح أو الخسارة فوراً. كما يتوجب على المستحوذ أن يقوم بالإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم طبيعة عملية الاستحواذ والآثار المالية المترتبة عليها.

International Financial Reporting Standard 4 - Insurance Contracts

Will be superseded by IFRS 17.

IFRS 4 specifies some aspects of the financial reporting for insurance contracts by any entity that issues such contracts and has not yet applied IFRS 17.

An insurance contract is a contract under which one party (the insurer) accepts significant insurance risk from another party (the policyholder) by agreeing to compensate the policyholder if a specified uncertain future event (the insured event) adversely affects the policyholder.

IFRS 4 applies to all insurance contracts (including reinsurance contracts) that an entity issues and to reinsurance contracts that it holds, except for specified contracts covered by other Standards. It does not apply to other assets and liabilities of an insurer, such as financial assets and financial liabilities within the scope of IFRS 9. Furthermore, it does not address accounting by policyholders.

IFRS 4 exempts an insurer temporarily (ie until it adopts IFRS 17) from some requirements of other Standards, including the requirement to consider

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 4 عقود التأمين

سيتم استبدال هذا المعيار بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17.

يحدد المعيار الدولي الرابع للتقارير المالية بعض الجوانب المتعلقة بالتقارير المالية لعقود التأمين من قبل أي منشأة تقوم بإصدار مثل هذه العقود، والتي لم تتبنى بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17.

عقد التأمين هو عقد يقوم بموجبه أحد الفريقين (المؤمن، شركة التأمين) بتحمل مخاطرة ذات قيمة من الفريق الآخر (حامل البوليصه) من خلال الاتفاق على تعويض حامل البوليصه في حال حصول حدث احتمالي مستقبلي محدد (الحدث المؤمن ضده) عندما يكون لذلك أثر سلبي على حامل البوليصه.

ينطبق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 4 على جميع عقود التأمين (بما في ذلك عقود إعادة التأمين) التي تصدرها المنشأة وعلى عقود إعادة التأمين التي تكون المنشأة هي المستفيد فيها، باستثناء بعض العقود التي تغطيها معايير أخرى. لا ينطبق هذا المعيار على الأصول والخصوم الأخرى لشركة التأمين، مثل الأصول المالية والخصوم المالية التي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية 9. علاوة على ذلك، لا يعالج هذا المعيار محاسبة بوليصة التأمين من وجهة نظر حامل البوليصه.

يعفي المعيار الدولي الرابع للتقارير المالية شركة التأمين بشكل مؤقت (أي لحين أن تقوم الشركة بتبني المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17) من بعض متطلبات المعايير الأخرى، بما في ذلك شرط أخذ الإطار

International Financial Reporting Standard 4 - Insurance Contracts

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 4 عقود التأمين

the Conceptual Framework in selecting accounting policies for insurance contracts. However, IFRS 4:

- prohibits provisions for possible claims under contracts that are not in existence at the end of the reporting period (such as catastrophe and equalisation provisions);
- requires a test for the adequacy of recognised insurance liabilities and an impairment test for reinsurance assets; and
- requires an insurer to keep insurance liabilities in its statement of financial position until they are discharged or cancelled, or expire, and to present insurance liabilities without offsetting them against related reinsurance assets.

A 2016 amendment to IFRS 4 addresses some consequences of applying IFRS 4 before an entity adopts IFRS 17.

المفاهيمي عند اختيار السياسات المحاسبية لعقود التأمين. ومع ذلك، فإن المعيار الدولي الرابع للتقارير المالية:

- يحظر احتجاز مؤونات المطالبات المحتملة بموجب العقود التي لم تعد قائمة موجودة في نهاية الفترة التقرير المالي (مثل أحتياطي الكوارث أو أحتياطي معادل الأرباح)؛
- يتطلب اختبار كفاية التزامات التأمين المعترف بها واختبار انخفاض قيمة الأصول المتعلقة بعقود إعادة التأمين؛
- يتطلب من شركة التأمين الاحتفاظ بالتزامات التأمين في بيان مركزها المالي حتى يتم إبرؤها أو الغاؤها، أو انتهاء صلاحيتها، وكذلك يتطلب أن يتم الإفصاح عن التزامات التأمين في جانب المطالب دون تنزيل أصول إعادة التأمين المرتبطة بها.

يعالج تعديل المعيار الدولي الرابع للتقارير المالية لعام 2016 بعض نتائج تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 4 قبل أن تتبنى المنشأة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17.

International Financial Reporting Standard 5 - Non-current Assets Held for Sale and Discontinued Operations

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5

IFRS 5 requires:

- a non-current asset or disposal group to be classified as held for sale if its carrying amount will be recovered principally through a sale transaction instead of through continuing use;
- assets held for sale to be measured at the lower of the carrying amount and fair value less costs to sell;
- depreciation of an asset to cease when it is held for sale;
- separate presentation in the statement of financial position of an asset classified as held for sale and of the assets and liabilities included within a disposal group classified as held for sale; and
- separate presentation in the statement of comprehensive income of the results of discontinued operations.

يتطلب المعيار الدولي الخامس للتقارير المالية:

- أن يتم تصنيف أصول غير متداول أو مجموعة استبعاد على أنها "محتفظ بها بغرض البيع" إذا كان سيتم استرداد قيمتها الدفترية بشكل أساسي من خلال عملية بيع لهذه الأصول وليس من خلال استخدامها على نحو مستدام.
- يتم قياس الموجودات المحتفظ بها بغرض البيع بقيمتها الدفترية أو قيمتها العادلة أيهما أقل، بعد تنزيل مصاريف عملية البيع،
- يوقف اهتلاك أي أصل عندما يتم تصنيفه على أنه محتفظ به بغرض البيع؛
- الإفصاح بشكل مستقل ضمن قائمة المركز المالي عن الأصول المصنفة على أنها محتفظ بها بغرض البيع وكذلك عن مجموعة الأصول والخصوم المدرجة ضمن مجموعة استبعاد مصنفة كمحتفظ بها بغرض البيع؛
- الإفصاح بشكل مستقل عن نتائج الأعمال التي تم إيقافها ضمن بيان الدخل الشامل.

International Financial Reporting Standard 6 - Exploration for and Evaluation of Mineral Resources

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 6 - استكشاف وتقييم الموارد الطبيعية

IFRS 6 specifies some aspects of the financial reporting for costs incurred for exploration for and evaluation of mineral resources (for example, minerals, oil, natural gas and similar non-regenerative resources), as well as the costs of determination of the technical feasibility and commercial viability of extracting the mineral resources. IFRS 6:

- permits an entity to develop an accounting policy for exploration and evaluation assets without specifically considering the requirements of paragraphs 11-12 of IAS 8. Thus, an entity adopting IFRS 6 may continue to use the accounting policies applied immediately before adopting IFRS 6.
- requires entities recognising exploration and evaluation assets to perform an impairment test on those assets when facts and circumstances suggest that the carrying amount of the assets may exceed their recoverable amount.
- varies the recognition of impairment from that in IAS 36 but measures the impairment in accordance with that Standard once the impairment is identified.

يحدد المعيار الدولي السادس للتقارير المالية بعض الجوانب فيما يتعلق بالتقارير المالية حول التكاليف المتكبدة لاستكشاف وتقييم الموارد الطبيعية (مثل المعادن، النفط، الغاز الطبيعي والموارد غير المتجددة المشابهة)، وكذلك تكاليف تحديد الجدوى التقنية و الجدوى الاقتصادية لاستخراج الموارد الطبيعية.

إن المعيار الدولي السادس للتقارير المالية:

- يسمح للمنشأة بتطوير سياسة محاسبية للأصول المستخدمة في الاستكشاف والتقييم دون مراعاة متطلبات الفقرات 11-12 من معيار المحاسبة الدولي رقم 8. وبالتالي، يمكن للمنشأة التي تتبنى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 6 أن تستمر في استخدام السياسات المحاسبية التي كانت مطبقة قبيل اعتماد المعيار الدولي للتقارير المالية 6.
- يتطلب من المنشآت التي تعترف بأصول الاستكشاف والتقييم أن تقوم بإجراء اختبار انخفاض القيمة على تلك الأصول عندما تشير الوقائع والظروف إلى أن القيمة الدفترية لهذه الأصول ربما تتجاوز قيمتها القابلة للاسترداد.
- يختلف بخصوص الاعتراف بانخفاض القيمة عما كان معتمداً معيار المحاسبة الدولي رقم 36، لكن عندما يتم تحديد وجود انخفاض في القيمة، فإن طريقة قياس الانخفاض في القيمة وفقاً لهذا المعيار مطابقة لمعيار المحاسبة المذكور.

International Financial Reporting Standard 7 - Financial Instruments: Disclosures

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 إفصاحات الادوات المالية

IFRS 7 requires entities to provide disclosures in their financial statements that enable users to evaluate:

- the significance of financial instruments for the entity's financial position and performance.
- the nature and extent of risks arising from financial instruments to which the entity is exposed during the period and at the end of the reporting period, and how the entity manages those risks. The qualitative disclosures describe management's objectives, policies and processes for managing those risks. The quantitative disclosures provide information about the extent to which the entity is exposed to risk, based on information provided internally to the entity's key management personnel. Together, these disclosures provide an overview of the entity's use of financial instruments and the exposures to risks they create.

IFRS 7 applies to all entities, including entities that have few financial instruments (for example, a manufacturer whose only financial instruments are cash, accounts receivable and accounts payable) and

يتطلب المعيار الدولي السابع للتقارير المالية من المنشآت أن تقديم إفصاحات في بياناتها المالية تمكن المستخدمين من تقييم:

- أثر الأدوات المالية على الوضع المالي للمنشأة وعلى نتائجها.
- طبيعة ومدى المخاطر التي تتعرض لها المنشأة خلال الفترة المحاسبية وفي نهاية هذه الفترة، والنتيجة عن الأدوات المالية، وكيف يمكن للمنشأة إدارة تلك المخاطر. إن الإفصاحات النوعية تصف أهداف الإدارة وسياساتها وعملياتها لإدارة تلك المخاطر. كما توفر الإفصاحات الكمية معلومات حول مدى تعرض المنشأة للمخاطر، بناءً على المعلومات المقدمة داخلياً لموظفي الإدارة الرئيسيين في المنشأة. توفر هذه الإفصاحات نظرة عامة على استخدام المنشأة للأدوات المالية ومدى المخاطر التي تحدثها هذه الأدوات.

ينطبق المعيار الدولي للتقارير المالية 7 على جميع المنشآت، بما في ذلك المنشآت التي لديها عدد قليل من الأدوات المالية (على سبيل المثال، مؤسسة صناعية لا تتعامل إلا عبر الدفع النقدي وحسابات الزبائن وحسابات الموردين) وكذلك تلك التي لديها عدد كبير

IFRS Summary

ملخص عن معايير التقارير
المالية الدولية



International Financial Reporting Standard 7 - Financial Instruments: Disclosures

those that have many financial instruments (for example, a financial institution most of whose assets and liabilities are financial instruments).

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 افصاحات الادوات المالية

من الأدوات المالية (مثل مؤسسة مالية معظمها أصولها
وخصومها هي عبارة عن أدوات مالية).



International Financial Reporting Standard 8 - Operating Segments

IFRS 8 requires an entity whose debt or equity securities are publicly traded to disclose information to enable users of its financial statements to evaluate the nature and financial effects of the different business activities in which it engages and the different economic environments in which it operates.

It specifies how an entity should report information about its operating segments in annual financial statements and in interim financial reports. It also sets out requirements for related disclosures about products and services, geographical areas and major customers.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 8 القطاعات التشغيلية

يتطلب المعيار الدولي الثامن للتقارير المالية من أي منشأة يتم تداول أسهمها أو سندات الدين التي تصدرها في سوق أوراق مالية عامة أن تفصح عن معلومات بما يمكن مستخدمي بياناتها المالية من تقييم طبيعة الأنشطة التجارية المختلفة التي تعمل فيها والبيئات الاقتصادية المختلفة التي تعمل فيها، والآثار المالية المترتبة عليها.

يحدد هذا المعيار كيفية قيام المنشأة بالإفصاح عن المعلومات حول قطاعات التشغيل الخاصة بها في البيانات المالية السنوية وفي التقارير المالية المرحلية. كما تحدد أيضاً متطلبات الإفصاح ذات الصلة حول المنتجات والخدمات والمناطق الجغرافية وكبار العملاء.



International Financial Reporting Standard 9 - Financial Instruments

IFRS 9 is effective for annual periods beginning on or after 1 January 2018 with early application permitted.

IFRS 9 specifies how an entity should classify and measure financial assets, financial liabilities, and some contracts to buy or sell non-financial items.

IFRS 9 requires an entity to recognise a financial asset or a financial liability in its statement of financial position when it becomes party to the contractual provisions of the instrument. At initial recognition, an entity measures a financial asset or a financial liability at its fair value plus or minus, in the case of a financial asset or a financial liability not at fair value through profit or loss, transaction costs that are directly attributable to the acquisition or issue of the financial asset or the financial liability.

Financial assets

When an entity first recognises a financial asset, it classifies it based on the entity's business model for managing the asset and the asset's

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 – الادوات المالية

إن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 نافذ للتطبيق للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2018، مع السماح بالتطبيق المبكر.

يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية 9 كيف ينبغي على المنشأة تصنيف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية وبعض عقود شراء أو بيع البنود غير المالية.

يطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 من المنشأة الاعتراف بأصل مالي أو التزام مالي في بيان مركزها المالي عندما تصبح طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. عند الاعتراف المبني، تقيس المنشأة الأصل المالي أو الالتزام المالي بقيمته العادلة مضافاً إليها أو مطروحاً منها تكاليف المعاملة التي تنسب بشكل مباشر إلى اقتناء أو إصدار الأصل المالي أو الالتزام المالي، وذلك في حال لم يكن الأصل مالي أو الالتزام المالي مقيماً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

الأصول المالية

عندما تقوم المنشأة بالاعتراف الأولي بالأصل المالي، فإنها تصنفه على أساس نموذج الأعمال لإدارة الأصول وخصائص التدفق النقدي التعاقدية للأصل، على النحو التالي:

International Financial Reporting Standard 9 - Financial Instruments

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 – الادوات المالية

contractual cash flow characteristics, as follows:

- Amortised cost—a financial asset is measured at amortised cost if both of the following conditions are met:
 - the asset is held within a business model whose objective is to hold assets in order to collect contractual cash flows; and
 - the contractual terms of the financial asset give rise on specified dates to cash flows that are solely payments of principal and interest on the principal amount outstanding.
- Fair value through other comprehensive income—financial assets are classified and measured at fair value through other comprehensive income if both of the following conditions are met :
 - the financial asset is held within a business model whose objective is achieved by both collecting contractual cash flows and selling financial assets and

• التكلفة المطفأة - يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا تم استيفاء الشرطين التاليين:

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول بغرض جمع التدفقات النقدية التعاقدية؛ و

- ينتج عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة، ولا تمثل هذه التدفقات سوى دفعات من المبلغ الأصلي وفوائد على المبلغ الأصلي المستحق.

• القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - يتم تصنيف الأصول المالية وقياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا تم استيفاء الشرطين التاليين:

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يتحقق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية.

International Financial Reporting Standard 9 - Financial Instruments

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 – الادوات المالية

- the contractual terms of the financial asset give rise on specified dates to cash flows that are solely payments of principal and interest on the principal amount outstanding.
- Fair value through profit or loss—any financial assets that are not held in one of the two business models mentioned are measured at fair value through profit or loss.

An entity may make an irrevocable election at initial recognition for particular investments in equity instruments that would otherwise be measured at fair value through profit or loss to present subsequent changes in fair value in other comprehensive income.

When, and only when, an entity changes its business model for managing financial assets it must reclassify all affected financial assets.

Financial liabilities

All financial liabilities are measured at amortised cost, except for financial liabilities at fair value through profit or loss. Such liabilities include derivatives (other than derivatives that are financial

- ينتج عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة، ولا تمثل هذه التدفقات سوى دفعات من المبلغ الأصلي وفوائد على المبلغ الأصلي المستحق.

• القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة - أي أصول مالية غير مصنفة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

عند الاعتراف الأولي باستثمارات معينة في أدوات حقوق ملكية (كان سيتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة)، يمكن للمنشأة أن تقوم باختيار لا رجعة فيه بعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر.

عندما (وقفظ عندما) تغير منشأة نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية، يجب إعادة تصنيف جميع الأصول المالية المتأثرة.

الالتزامات المالية

يتم قياس جميع الالتزامات المالية بالتكلفة المطفأة، باستثناء الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. تشمل هذه الالتزامات المشتقات (بخلاف المشتقات التي هي عقود ضمان مالي أو أدوات

International Financial Reporting Standard 9 - Financial Instruments

guarantee contracts or are designated and effective hedging instruments), other liabilities held for trading, and liabilities that an entity designates to be measured at fair value through profit or loss (see 'fair value option' below).

After initial recognition, an entity cannot reclassify any financial liability.

Fair value option

An entity may, at initial recognition, irrevocably designate a financial asset or liability that would otherwise have to be measured at amortised cost or fair value through other comprehensive income to be measured at fair value through profit or loss if doing so would eliminate or significantly reduce a measurement or recognition inconsistency (sometimes referred to as an 'accounting mismatch') or otherwise results in more relevant information.

Impairment

Impairment of financial assets is recognised in stages:

- Stage 1—as soon as a financial instrument is originated or purchased, 12-month expected credit losses are recognised in profit or loss and a loss allowance

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 – الادوات المالية

تحوط فعالة)، والتزامات أخرى محتفظ بها للمتاجرة، والتزامات تحددها المنشأة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (خيار القيمة العادلة).
بعد الاعتراف الأولي، لا يمكن للمنشأة إعادة تصنيف أي التزام مالي.

خيار القيمة العادلة

يجوز للمنشأة، عند الاعتراف الأولي، أن تقوم باختيار لا رجعة فيه بتقييم أصل أو التزام مالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (كان يتوجب قياسه بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر)، إذا أدى ذلك إلى إزالة (أو التقليل بشكل كبير من) عدم التناسق في القياس أو الاعتراف (يشار إليه أحياناً باسم "عدم تماثل محاسبي/ مبدأ المقابلة") أو إذا نتج عن هذا الخيار معلومات أهم وذات صلة.

انخفاض القيمة

يتم الاعتراف بانخفاض قيمة الأصول المالية على مراحل:

- المرحلة الأولى - بمجرد إصدار أو شراء أداة مالية، يتم إثبات خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهراً في الربح أو الخسارة والاعتراف بمخصص خسارة، ويعتبر هذا بمثابة توقع أولي لخسائر الائتمان. بالنسبة للأصول



International Financial Reporting Standard 9 - Financial Instruments

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 – الادوات المالية

is established. This serves as a proxy for the initial expectations of credit losses. For financial assets, interest revenue is calculated on the gross carrying amount (ie without deduction for expected credit losses).

- Stage 2—if the credit risk increases significantly and is not considered low, full lifetime expected credit losses are recognised in profit or loss. The calculation of interest revenue is the same as for Stage 1.
- Stage 3—if the credit risk of a financial asset increases to the point that it is considered credit-impaired, interest revenue is calculated based on the amortised cost (ie the gross carrying amount less the loss allowance). Financial assets in this stage will generally be assessed individually. Lifetime expected credit losses are recognised on these financial assets.

Hedge accounting

The objective of hedge accounting is to represent, in the financial statements, the effect of an entity's risk management activities that use financial instruments to manage exposures arising from

المالية، يتم حساب إيرادات الفوائد على إجمالي القيمة الدفترية (أي بدون خصم خسائر الائتمان المتوقعة).

• المرحلة الثانية - إذا زادت مخاطر الائتمان بشكل كبير ولا يمكن اعتبارها منخفضة، يتم الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة طوال حياة الأصل في الربح أو الخسارة. يتم حساب إيرادات الفوائد كما ذكر في المرحلة الأولى.

• المرحلة الثالثة - إذا زادت مخاطر الائتمان للأصل المالي إلى الحد الذي يعتبر فيه منخفض القيمة، يتم احتساب إيرادات الفوائد على أساس التكلفة المطفأة (أي إجمالي القيمة الدفترية مطروحاً منها مخصص الخسارة). يتم عادة تقييم الأصول المالية في هذه المرحلة بشكل فردي، ويتم الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة طوال حياة الأصل.

محاسبة التحوط

تهدف محاسبة التحوط لعرض أثر أنشطة إدارة المخاطر في البيانات المالية للمنشآت التي تستخدم الأدوات المالية لإدارة التعرضات الناشئة عن مخاطر معينة قد تؤثر على الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل الآخر.

International Financial Reporting Standard 9 - Financial Instruments

particular risks that could affect profit or loss or other comprehensive income.

Hedge accounting is optional. An entity applying hedge accounting designates a hedging relationship between a hedging instrument and a hedged item. For hedging relationships that meet the qualifying criteria in IFRS 9, an entity accounts for the gain or loss on the hedging instrument and the hedged item in accordance with the special hedge accounting provisions of IFRS 9.

IFRS 9 identifies three types of hedging relationships and prescribes special accounting provisions for each:

- fair value hedge: a hedge of the exposure to changes in fair value of a recognised asset or liability or an unrecognised firm commitment, or a component of any such item, that is attributable to a particular risk and could affect profit or loss.
- cash flow hedge: a hedge of the exposure to variability in cash flows that is attributable to a particular risk associated with all, or a component of, a recognised asset or liability (such as all or some future interest payments on variable-rate debt) or a highly

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 – الادوات المالية

تعتبر محاسبة التحوط اختيارية. تقوم المنشأة التي تطبق محاسبة التحوط بتحديد علاقة تحوط بين أداة تحوط وبند يتم التحوط له. فيما يتعلق بعلاقات التحوط التي تستوفي المعايير المؤهلة في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 ، تقوم المنشأة بحساب الربح أو الخسارة من أداة التحوط والبند المتحوط له وفقاً لأحكام محاسبة التحوط الخاصة بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 ثلاثة أنواع من علاقات التحوط ويضع أحكاماً محاسبية خاصة لكل منها:

- تحوط القيمة العادلة: هو التحوط من التعرض للتغيرات في القيمة العادلة لأصل أو التزام معترف به أو التزام ثابت غير معترف به، أو أحد مكونات أي عنصر منها، والمتعلق بمخاطر معينة ويمكن أن يؤثر على الربح أو الخسارة.
- تحوط التدفقات النقدية: هو التحوط من التعرض لتقلبات في التدفقات النقدية والمتعلق بمخاطر معينة مرتبطة بكل أو أحد مكونات الأصل أو الالتزام المعترف به (مثل جميع أو بعض مدفوعات الفائدة المستقبلية على الديون ذات السعر المتغير) أو معاملة مستقبلية مرجحة، وقد تؤثر على الربح أو الخسارة.



International Financial Reporting Standard 9 - Financial Instruments

probable forecast transaction, and could affect profit or loss.

- hedge of a net investment in a foreign operation as defined in IAS 21.

When an entity first applies IFRS 9, it may choose to continue to apply the hedge accounting requirements of IAS 39, instead of the requirements in IFRS 9, to all of its hedging relationships.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 – الادوات المالية

- التحوط من صافي الاستثمار في عملية أجنبية على النحو المحدد في المعيار المحاسبي الدولي 21

عندما تقوم المنشأة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 لأول مرة، فقد تختار الاستمرار في تطبيق متطلبات محاسبة التحوط في المعيار المحاسبي الدولي رقم 39، بدلاً من متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، على جميع علاقات التحوط الخاصة بها.

International Financial Reporting Standard 10 - Consolidated Financial Statements

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 – القوائم المالية الموحدة

IFRS 10 establishes principles for presenting and preparing consolidated financial statements when an entity controls one or more other entities. IFRS 10:

- requires an entity (the parent) that controls one or more other entities (subsidiaries) to present consolidated financial statements;
- defines the principle of control, and establishes control as the basis for consolidation;
- sets out how to apply the principle of control to identify whether an investor controls an investee and therefore must consolidate the investee;
- sets out the accounting requirements for the preparation of consolidated financial statements; and
- defines an investment entity and sets out an exception to consolidating particular subsidiaries of an investment entity.

Consolidated financial statements are financial statements that present the assets, liabilities, equity, income, expenses and cash flows of a parent and its subsidiaries as those of a single economic entity.

يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 مبادئ إعداد وعرض البيانات المالية الموحدة عندما تسيطر المنشأة على واحد أو أكثر من المنشآت الأخرى. إن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10:

- يتطلب من المنشأة (الشركة الأم) التي تتحكم بمنشأة أو أكثر (شركات تابعة) عرض بيانات مالية موحدة؛
- يعرف مبدأ السيطرة، ويحدد مبدأ السيطرة كأساس للتوحيد؛
- يضع الأسس لكيفية تطبيق مبدأ السيطرة لتحديد ما إذا كان المستثمر يتحكم في الشركة المستثمر فيها وبالتالي يجب عليه توحيد بيانات الشركة المستثمر فيها؛
- يحدد المتطلبات المحاسبية لإعداد البيانات المالية الموحدة؛
- يحدد المنشأة المستثمرة ويضع استثناءات لتوحيد منشآت معينة تابعة للمنشأة المستثمرة.

البيانات المالية الموحدة هي البيانات المالية التي تعرض الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية للشركة الأم والشركات التابعة لها وكأنها تخص كيان اقتصادي واحد.

International Financial Reporting Standard 11 - Joint Arrangements

IFRS 11 establishes principles for financial reporting by entities that have an interest in arrangements that are controlled jointly (joint arrangements).

A joint arrangement is an arrangement of which two or more parties have joint control. Joint control is the contractually agreed sharing of control of an arrangement, which exists only when decisions about the relevant activities (ie activities that significantly affect the returns of the arrangement) require the unanimous consent of the parties sharing control.

IFRS 11 classifies joint arrangements into two types—joint operations and joint ventures:

- in a joint operation, the parties that have joint control of the arrangement (joint operators) have rights to particular assets, and obligations for particular liabilities, relating to the arrangement; and
- in a joint venture, the parties that have joint control of the arrangement (joint venturers) have rights to the net assets of the arrangement.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 11 – الترتيبات المشتركة

يضع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 11 مبادئ للتقارير المالية من قبل المنشآت التي لها حصة في الترتيبات التي تتم إدارتها بشكل مشترك (الترتيبات المشتركة).

الترتيب المشترك هو ترتيب يتمتع فيه طرفان أو أكثر بالسيطرة المشتركة، والسيطرة المشتركة هي مشاركة السيطرة المتفق عليها تعاقدياً والتي لا تتواجد إلا عندما تتطلب القرارات المتعلقة بالأنشطة ذات الصلة (أي الأنشطة التي تؤثر بشكل كبير على عوائد الترتيب) موافقة بالإجماع من الأطراف المشاركة في السيطرة.

يصنف المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 11 الترتيبات المشتركة في نوعين - العمليات المشتركة والمشاريع المشتركة:

- في العمليات المشتركة يكون للأطراف التي لها سيطرة مشتركة على الترتيب (المشغلون المشتركون) حقوق في أصول معينة، وواجبات بخصوص التزامات معينة، تتعلق بالترتيب؛
- في المشاريع المشتركة، يكون للأطراف التي لها سيطرة مشتركة على الترتيب (المشاركون المشتركون) حقوق في صافي أصول الترتيب.



International Financial Reporting Standard 11 - Joint Arrangements

IFRS 11 requires a joint operator to recognise and measure its share of the assets and liabilities (and recognise the related revenues and expenses) in accordance with IFRS Standards applicable to the particular assets, liabilities, revenues and expenses.

A joint venturer accounts for its interest in the joint venture using the equity method (see IAS 28).

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 11 - الترتيبات المشتركة

يوجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 11 على المشغل المشترك الاعتراف وقياس حصته من الأصول والالتزامات (والاعتراف بالإيرادات والمصاريف ذات الصلة) وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية واجبة التطبيق على الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات.

تعالج حصة صاحب المشروع المشترك - في المشروع المشترك - محاسبياً باستخدام طريقة حقوق الملكية (معيار المحاسبة الدولي 28).



International Financial Reporting Standard 12 - Disclosure of Interests in Other Entities

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 12 – الإفصاحات عن الحقوق في المنشآت الأخرى

IFRS 12 requires an entity to disclose information that enables users of its financial statements to evaluate:

يطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 12 من المنشأة أن تقوم بالإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي بياناتها المالية من تقييم:

- the nature of, and risks associated with, its interests in a subsidiary, a joint arrangement, an associate or an unconsolidated structured entity; and
- the effects of those interests on its financial position, financial performance and cash flows.

- طبيعة، والمخاطر المرتبطة، بحصتها في شركة تابعة أو ترتيب مشترك أو شركة زميلة أو شركة مهيكلة غير موحدة؛ و
- آثار تلك الحصص على وضعها المالي، والأداء المالي والتدفقات النقدية

International Financial Reporting Standard 13- Fair Value Measurement

IFRS 13 defines fair value, sets out a framework for measuring fair value, and requires disclosures about fair value measurements. It applies when another Standard requires or permits fair value measurements or disclosures about fair value measurements (and measurements based on fair value, such as fair value less costs to sell), except in specified circumstances in which other Standards govern. For example, IFRS 13 does not specify the measurement and disclosure requirements for share-based payment transactions, leases or impairment of assets. Nor does it establish disclosure requirements for fair values related to employee benefits and retirement plans. IFRS 13 defines fair value as the price that would be received to sell an asset or paid to transfer a liability in an orderly transaction between market participants at the measurement date (an exit price). When measuring fair value, an entity uses the assumptions that market participants would use when pricing the asset or the liability under current market conditions, including assumptions about risk. As a result, an entity's intention to hold an asset or to settle or otherwise fulfil a liability is not relevant when measuring fair value.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 13 – قياس القيمة العادلة

يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 13 القيمة العادلة ، ويضع إطاراً لقياس القيمة العادلة ، ويتطلب إفصاحات عن مقاييس القيمة العادلة.

يتم تطبيقه عندما يتطلب معيار آخر أو يسمح بقياسات القيمة العادلة أو الإفصاح عن قياسات القيمة العادلة (والقياسات القائمة على القيمة العادلة ، مثل القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع) ، إلا في ظروف محددة تحكم فيها معايير أخرى. على سبيل المثال ،

لا يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 13 متطلبات القياس والإفصاح لمعاملات الدفع القائمة على الأسهم أو الإيجارات أو انخفاض قيمة الأصول. كما أنه لا يحدد متطلبات الإفصاح عن القيم العادلة المتعلقة بمزايا الموظفين وخطط التقاعد.

يُعرّف المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 13 القيمة العادلة بأنها السعر الذي يتم استلامه لبيع أصل أو يتم دفعه لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس (سعر الخروج). عند قياس القيمة العادلة ، تستخدم المنشأة الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام بموجب شروط السوق الحالية ،

بما في ذلك الافتراضات حول المخاطر. نتيجة لذلك ، فإن نية المنشأة للاحتفاظ بأصل ما أو تسوية أو الوفاء بأي شكل من الأشكال لا تفي بالعرض عند قياس القيمة العادلة.

International Financial Reporting Standard 14 - Regulatory Deferral Accounts

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 14 - الحسابات الانتزيمية

IFRS 14 prescribes special accounting for the effects of rate regulation. Rate regulation is a legal framework for establishing the prices that a public utility or similar entity can charge to customers for regulated goods or services.

يصف المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 14 محاسبة خاصة عن آثار تنظيم الأسعار. يعد تنظيم الأسعار إطاراً قانونياً لتحديد الأسعار التي يمكن للمنفعة العامة أو كيان مشابه فرضها على العملاء مقابل السلع أو الخدمات الخاضعة للتنظيم.

Rate regulation can create a regulatory deferral account balance. A regulatory deferral account balance is an amount of expense or income that would not be recognised as an asset or liability in accordance with other Standards, but that qualifies to be deferred in accordance with IFRS 14, because the amount is included, or is expected to be included, by a rate regulator in establishing the price(s) that an entity can charge to customers for rate-regulated goods or services.

يمكن تنظيم الأسعار إنشاء رصيد حساب التأجيل التنظيمية. رصيد حساب التأجيل التنظيمية هو مقدار المصاريف أو الدخل الذي لن يتم الاعتراف به كأصل أو التزام وفقاً للمعايير الأخرى ، ولكن هذا مؤهل للتأجيل وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 14 ، لأن المبلغ مدرج أو متوقع. يتم تضمينها من قبل منظم سعر في تحديد السعر (الأسعار) الذي يمكن للمنشأة فرضه على العملاء مقابل السلع أو الخدمات التي تنظم سعرها.

IFRS 14 permits a first-time adopter within its scope to continue to account for regulatory deferral account balances in its IFRS financial statements in accordance with its previous GAAP when it adopts IFRS Standards. However, IFRS 14 introduces limited changes to some previous GAAP accounting practices for regulatory deferral account balances,

يسمح المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 14 لمرشد أول مرة ضمن نطاقه بمواصلة حساب أرصدة الحسابات المؤجلة التنظيمية في البيانات المالية للمعايير الدولية للتقارير المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المقبولة عموماً السابقة عند اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية.

ومع ذلك ، يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 14 تغييرات محدودة في بعض الممارسات المحاسبية المقبولة عموماً في المحاسبة السابقة فيما يتعلق بأرصدة حسابات

IFRS Summary

ملخص عن معايير التقارير
المالية الدولية



International Financial Reporting Standard 14 - Regulatory Deferral Accounts

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 14 - الحسابات
التنظيمية

which are primarily related to the
presentation of those balances.

التأجيل التنظيمية، والتي تتعلق أساسًا بعرض تلك
الأرصدة.

International Financial Reporting Standard 15 - Revenue from Contracts with Customers

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 – الإيرادات من العقود مع الزبائن

IFRS 15 is effective for annual reporting periods beginning on or after 1 January 2018, with earlier application permitted.

يعتبر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 نافذاً على فترات التقارير المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 ، مع السماح بالتطبيق السابق.

IFRS 15 establishes the principles that an entity applies when reporting information about the nature, amount, timing and uncertainty of revenue and cash flows from a contract with a customer. Applying IFRS 15, an entity recognises revenue to depict the transfer of promised goods or services to the customer in an amount that reflects the consideration to which the entity expects to be entitled in exchange for those goods or services.

يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 المبادئ التي تطبقها المنشأة عند الإبلاغ عن معلومات حول طبيعة ومقدار وتوقيت عدم اليقين للإيرادات والتدفقات النقدية من عقد مع عميل. عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 ، تعترف المنشأة بالإيرادات التي تصور نقل البضائع أو الخدمات الموعودة إلى العميل بمبلغ يعكس الاعتبار الذي تتوقع المنشأة الحصول عليه مقابل تلك السلع أو الخدمات.

To recognise revenue under IFRS 15, an entity applies the following five steps:

للتعرف على الإيرادات بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 ، تطبق المنشأة الخطوات الخمس التالية:

- identify the contract(s) with a customer.
- identify the performance obligations in the contract. Performance obligations are promises in a contract to transfer to a customer goods or services that are distinct.
- determine the transaction price. The transaction price is the amount of consideration to which an entity expects to be entitled in exchange for transferring

• تحديد العقد (العقود) مع العميل.

• تحديد التزامات الأداء في العقد. التزامات الأداء هي وعود في عقد لنقل سلع أو خدمات متميزة للعملاء.

• تحديد سعر الصفقة. سعر المعاملة هو مقدار الاعتبار الذي تتوقع المنشأة أن تحصل عليه مقابل تحويل البضائع أو الخدمات الموعودة إلى العميل. إذا كان المقابل الموعود في العقد يتضمن مبلغاً متغيراً ، فيجب على المنشأة تقدير مقدار الاعتبار الذي تتوقع الحصول عليه مقابل نقل البضائع أو الخدمات الموعودة إلى العميل.

International Financial Reporting Standard 15 - Revenue from Contracts with Customers

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 – الإيرادات من العقود مع الزبائن

promised goods or services to a customer. If the consideration promised in a contract includes a variable amount, an entity must estimate the amount of consideration to which it expects to be entitled in exchange for transferring the promised goods or services to a customer.

- allocate the transaction price to each performance obligation on the basis of the relative stand-alone selling prices of each distinct good or service promised in the contract.
- recognise revenue when a performance obligation is satisfied by transferring a promised good or service to a customer (which is when the customer obtains control of that good or service). A performance obligation may be satisfied at a point in time (typically for promises to transfer goods to a customer) or over time (typically for promises to transfer services to a customer). For a performance obligation satisfied over time, an entity would select an appropriate measure of progress to determine how much revenue should be recognised as the performance obligation is satisfied.

• تخصيص سعر المعاملة لكل التزام أداء على أساس أسعار البيع المستقلة النسبية لكل سلعة أو خدمة متميزة موعودة في العقد.

• الاعتراف بالإيرادات عندما يتم الوفاء بالتزام الأداء من خلال نقل سلعة أو خدمة وعدت بها إلى عميل (والذي يتحقق عند حصول العميل على السيطرة على تلك السلعة أو الخدمة).

قد يتم الوفاء بالتزام الأداء في وقت محدد (عادة للوعد بنقل البضائع إلى العميل) أو بمرور الوقت (عادة للوعد بنقل الخدمات إلى العميل).

بالنسبة لالتزام الأداء الذي تم الوفاء به بمرور الوقت، ستختار المنشأة مقياساً مناسباً للمراحل لتقديم الالتزام لتحديد مقدار الإيرادات التي يجب الاعتراف بها عند الوفاء بالتزام الأداء.

International Financial Reporting Standard 16 - Leases

IFRS 16 is effective for annual reporting periods beginning on or after 1 January 2019, with earlier application permitted (as long as IFRS 15 is also applied).

The objective of IFRS 16 is to report information that (a) faithfully represents lease transactions and (b) provides a basis for users of financial statements to assess the amount, timing and uncertainty of cash flows arising from leases. To meet that objective, a lessee should recognise assets and liabilities arising from a lease.

IFRS 16 introduces a single lessee accounting model and requires a lessee to recognise assets and liabilities for all leases with a term of more than 12 months, unless the underlying asset is of low value. A lessee is required to recognise a right-of-use asset representing its right to use the underlying leased asset and a lease liability representing its obligation to make lease payments.

A lessee measures right-of-use assets similarly to other non-financial assets (such as property, plant and equipment) and lease liabilities similarly to other financial liabilities.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 – عقود الإيجار

يعتبر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 نافذاً على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019 ، مع السماح بالتطبيق السابق (طالما يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 15).

الهدف من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 هو الإبلاغ عن المعلومات التي (أ) تمثل بأمانة معاملات التأجير و (ب) توفر أساساً لمستخدمي البيانات المالية لتقييم مقدار وتوقيت وعدم التأكد من التدفقات النقدية الناشئة عن عقود الإيجار. لتحقيق هذا الهدف ، يجب على المستأجر الاعتراف بالأصول والخصوم الناشئة عن عقد الإيجار.

يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية 16 نموذجاً محاسبياً واحداً للمستأجر ويتطلب من المستأجر الاعتراف بالموجودات والمطلوبات لجميع عقود الإيجار لمدة تزيد عن 12 شهراً ، ما لم يكن الأصل الأساسي ذا قيمة منخفضة. يتعين على المستأجر الاعتراف بأصل حق الاستخدام الذي يمثل حقه في استخدام الأصل المؤجر الأساسي ومسؤولية الإيجار التي تمثل التزامه بدفع مدفوعات الإيجار.

يقوم المستأجر بقياس أصول حق الاستخدام بشكل مشابه للأصول غير المالية الأخرى (مثل الممتلكات والمنشآت والمعدات) والتزامات الإيجار المماثلة للالتزامات المالية الأخرى. نتيجة لذلك ، يدرك المستأجر انخفاض قيمة أصل الاستخدام والفائدة على التزام الإيجار. وعادة ما يكون الاستهلاك على أساس القسط الثابت. في بيان التدفقات النقدية ، يفصل

International Financial Reporting Standard 16 - Leases

As a consequence, a lessee recognises depreciation of the right-of-use asset and interest on the lease liability. The depreciation would usually be on a straight-line basis. In the statement of cash flows, a lessee separates the total amount of cash paid into principal (presented within financing activities) and interest (presented within either operating or financing activities) in accordance with IAS 7.

Assets and liabilities arising from a lease are initially measured on a present value basis. The measurement includes non-cancellable lease payments (including inflation-linked payments), and also includes payments to be made in optional periods if the lessee is reasonably certain to exercise an option to extend the lease, or not to exercise an option to terminate the lease. The initial lease asset equals the lease liability in most cases.

The lease asset is the right to use the underlying asset and is presented in the statement of financial position either as part of property, plant and equipment or as its own line item.

IFRS 16 substantially carries forward the lessor accounting requirements in IAS 17. Accordingly, a lessor continues

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 - عقود الإيجار

المستأجر المبلغ الإجمالي للنقد المدفوع إلى أصل (معروض ضمن أنشطة التمويل) والفائدة (معروضة ضمن أنشطة التشغيل أو التمويل) وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 7.

يتم قياس الموجودات والمطلوبات الناشئة عن عقد الإيجار مبدئياً على أساس القيمة الحالية. ويشمل القياس مدفوعات الإيجار غير القابلة للإلغاء (بما في ذلك المدفوعات المرتبطة بالتضخم) ، ويشمل أيضاً المدفوعات التي يتعين سدادها في فترات اختيارية إذا كان المؤجر على يقين معقول من ممارسة خيار تمديد عقد الإيجار ، أو عدم ممارسة خيار لإنهاء العقد. تأجير. يساوي أصل التأجير المبدئي التزام التأجير في معظم الحالات.

أصل التأجير هو الحق في استخدام الأصل الأساسي ويتم تقديمه في بيان المركز المالي إما كجزء من الممتلكات والمنشآت والمعدات أو كبند خاص به.

طور المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 متطلبات المحاسبة للمؤجر إلى حد كبير في المعيار المحاسبي الدولي رقم 17. وفقاً لذلك ، يواصل المؤجر تصنيف عقود الإيجار على أنها عقود إيجار تشغيلية أو عقود إيجار تمويلي ، وحساب هذين النوعين من عقود الإيجار بشكل مختلف.

يحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 محل معيار المحاسبة الدولي 17 اعتباراً من 1 يناير 2019 ، مع



International Financial Reporting Standard 16 - Leases

to classify its leases as operating leases or finance leases, and to account for those two types of leases differently.

IFRS 16 replaces IAS 17 effective 1 January 2019, with earlier application permitted. IFRS 16 has the following transition provisions:

- Existing finance leases: continue to be treated as finance leases.
- Existing operating leases: option for full or limited retrospective restatement to reflect the requirements of IFRS 16.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 – عقود الإيجار

السماح بالتطبيق السابق. يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 الأحكام الانتقالية التالية:

- عقود الإيجار التمويلية الحالية: تستمر في التعامل معها كعقود إيجار تمويلي.
- عقود الإيجار التشغيلي الحالية: خيار لإعادة الصياغة بأثر رجعي كامل أو محدود ليعكس متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16..

International Financial Reporting Standard 17 - Insurance Contracts

IFRS 17 is effective for annual reporting periods beginning on or after 1 January 2021 with earlier application permitted as long as IFRS 9 and IFRS 15 are also applied.

Insurance contracts combine features of both a financial instrument and a service contract. In addition, many insurance contracts generate cash flows with substantial variability over a long period. To provide useful information about these features, IFRS 17:

- combines current measurement of the future cash flows with the recognition of profit over the period that services are provided under the contract;
- presents insurance service results (including presentation of insurance revenue) separately from insurance finance income or expenses; and
- requires an entity to make an accounting policy choice of whether to recognise all insurance finance income or expenses in profit or loss or to recognise some of that income or expenses in other comprehensive income.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 – عقود التأمين

المعيار الدولي للتقارير المالية 17 يعتبر نافذاً للتطبيق للفترة التي تبدأ من 1 كانون الثاني 2021، مع امكانية التطبيق المبكر طالما كلا من المعيارين للتقارير المالية 9 و15 مطبقين.

إن عقود التأمين تجمع ما بين نوعين من الأدوات المالية وعقود الخدمات. إضافة إلى أن العديد من عقود التأمين تولد تدفقات نقدية مع التغيير الجوهرية على مدى فترات طويلة.

لكي يؤمن المعيار معلومات مفيدة عن هذه الأنواع لقارئ القوائم المالية فإن المعيار:

- يدمج القياس الحالي للتدفقات النقدية مع الاعتراف بالأرباح على المدة الزمنية للخدمات التي يغطيها العقد.
- يعرض نتائج خدمات التأمين (بما يتضمن عرض إيرادات التأمين) بشكل منفصل عن دخل أو مصاريف التأمين المالية،
- إضافة إلى أنه يتطلب من المنشأة أن تقوم باتخاذ خيار السياسة المحاسبية إما للاعتراف بكل الدخل و المصاريف التأمين المالية من خلال الأرباح والخسائر أو للاعتراف بجزء منها ضمن مكونات الدخل الشامل الأخرى.

International Financial Reporting Standard 17 - Insurance Contracts

The key principles in IFRS 17 are that an entity:

- identifies as insurance contracts those contracts under which the entity accepts significant insurance risk from another party (the policyholder) by agreeing to compensate the policyholder if a specified uncertain future event (the insured event) adversely affects the policyholder;
- separates specified embedded derivatives, distinct investment components and distinct performance obligations from the insurance contracts;
- divides the contracts into groups that it will recognise and measure;
- recognises and measures groups of insurance contracts at:
 - i. a risk-adjusted present value of the future cash flows (the fulfilment cash flows) that incorporates all of the available information about the fulfilment cash flows in a way that is consistent with observable market information; plus (if this value is a liability) or minus (if this value is an asset)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 - عقود التأمين

إن المبادئ الأساسية لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 17 هي أن تقوم المنشأة:

- بتحديد العقود التأمينية التي بموجبها تتحمل المنشأة خطر تأميني جوهري من الأطراف الأخرى (صاحب البوليصة) بالموافقة على تعويض صاحب البوليصة فيما إذا حدث محتمل مستقبلي (الحدث المؤمن عليه) سيؤثر سلباً على صاحب البوليصة.
- فصل المشتقات المالية الضمنية الخاصة، المكونات الاستثمارية المميزة بذاتها والتزامات الأداء الجلية والمستقلة ضمن العقود التأمينية.
- تقسيم العقود إلى مجموعات التي سيتم الاعتراف بها وقياسها.
- يعترف ويقيس مجموعات العقود التأمينية عند:
 - القيمة المستقبلية للتدفقات النقدية معدلة حسب المخاطر المرافقة (المحققة للتدفقات النقدية) التي تدمج كل المعلومات المتوفرة عن تحقق التدفقات النقدية بطريقة متوافقة مع المعلومات المتوفرة للسوق، إضافة (إذا ما كانت القيمة مطلوبات) أو طرحاً (إذا ما كانت القيمة أصل)

International Financial Reporting Standard 17 - Insurance Contracts

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 - عقود التأمين

- ii. an amount representing the unearned profit in the group of contracts (the contractual service margin);
- recognises the profit from a group of insurance contracts over the period the entity provides insurance cover, and as the entity is released from risk. If a group of contracts is or becomes loss-making, an entity recognises the loss immediately;
- presents separately insurance revenue (that excludes the receipt of any investment component), insurance service expenses (that excludes the repayment of any investment components) and insurance finance income or expenses; and
- discloses information to enable users of financial statements to assess the effect that contracts within the scope of IFRS 17 have on the financial position, financial performance and cash flows of an entity.

IFRS 17 includes an optional simplified measurement approach, or premium allocation approach, for simpler insurance contracts.

▪ قيمة تمثل الربح غير المستحق في مجموعة عقود (هامش الخدمات التعاقدية)

• يعترف بالربح من مجموعة عقود تأمين خلال الفترة الزمنية التي تغطي فيها الشركة التأمين، وعندما تصبح الشركة معفاة من الخطر. وعندما تكون مجموعة من العقود او تصبح مولدة للخسارة، يتوجب على المنشأة أن تقوم بالاعتراف بالخسائر فوراً.

• يعرض بشكل منفصل الربح التأميني (الذي يستنتج الحصول على أي مكون استثماري)، مصاريف الخدمات التأمينية (التي تستنتج إعادة دفع لأي مكون استثماري) وكذلك الدخل و المصاريف التأمينية التمويلية، وكذلك

• يفصح عن المعلومات التي تخول مستخدم القوائم المالية بتقييم أثر العقود ضمن نطاق معيار التقارير المالية الدولي رقم 17 على المركز المالي، والأداء المالي، والتدفقات النقدية للمنشأة.

إن معيار التقارير المالية الدولي رقم 17، يتضمن المنهج المبسط للقياس، أو منهج تخصيص أقساط التأمين، للعقود التأمينية الأبسط.